الخرق النحوي عند الأخفش لإجماع البصريين

م.م. محمد قاسم فرحان

مديرية تربية ذي قار- ذي قار- العراق

الكلمات المفتاحية: الإجماع، الأصول، الخرق الإعراب، التركيب

Mohammadalgazy2@gmail.com

الملخص

يعد الإجماع أصلا من أصول النحو العربي وبه وبالأصول الاخرى كالقياس والسماع تؤسس القاعدة النحوية، وإذا أجمع النحويون على مسألة ما فإنهم يكونون قد رسموا منهجا وأسسوا قاعدة نحوية لا يجوز خرقها، وهذا هو المبدأ العام في النحو العربي ، ولكن ثمة من يخرق هذا الإجماع ، وقد يكون الخرق من نحويين كبار مما يؤثر في القاعدة النحوية وهذا ما بيناه في هذه الدراسة، وقد اخترنا الأخفش وخرقه لإجماع البصريين وبينا أثر هذه الخروقات من خلال فصول البحث الثلاثة وهي: الفصل الأول: مفهوم الإجماع، والثاني: مسائل الخرق في التركيب، والثالث: مسائل الخرق في الإعراب.

Breaking grammatical at Al Akhfash to collect Al Basri

Mohammed Qasim Frhan

Thi Qar education dirtorate- Thi Qar- Iraq

Key word: Agreement, Origins, Break, Grammar, structure

Mohammadalgazy2@gmail.com

Abstract

The agreement is origin of origins Arabic grammar and with it with other origins as analogy and hearing grammar rule establish, if grammars agree to issue they was draw method and found rule can not be to break it this is general principle in Arabic grammar , but there was who break this agreement , and sometimes is the break from senior scientists may be influence in rule all this clear up in study, we choose Al akfash and How to break agreement of Al basreyen from three semesters : chapter one: definition of agreement, chapter two: break in structure, and chapter three: break in grammar.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد المصطفى, وعلى اله الطيبين الطاهرين, وعلى أصحابه المنتجبين.

اعتدنا في دراستنا للغة العربية أن نبحث عن القواعد المطّردة التي أسس لها اللغويون القدماء، وأطروها بقوالب معينة في مرحلة التقعيد اللغوي . فقد بذل العلماء من الرعيل الأول جهودا كبيرةً في صياغة دستور لغوي ثابت يحفظ اللغة العربية ، بدأ من استقراء كلام العرب ثم التحليل والقياس والمقارنة الى صياغة القاعدة النهائية التي روضت جموع هذه اللغة الواسعة ، وأحاطت بمشاربها اللهجية التي ترفد اللغة الأم بثراء لغوي كبير . ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يجزم بأن العلماء درسوا جميع اللغة في شبه الجزيرة العربية بل أراحونا عندما اعترفوا هم بذلك ، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء بأنها : لغة لا يحيط بها إلا نبي . وقد يكون نقص الاستقراء في جزيرة مترامية الأطراف مثل الجزيرة العربية وقبائل كثيرة منتشرة مثل القبائل العربية أو ربما طبيعة أي لغة أو الطبيعة البشرية أدت الى أن تكون بعض القواعد غير مطردة بشكل تام مما يؤدي الى وجود أساليب متعددة للمعنى الواحد ، وقد يؤخذ الأسلوب الأقل استعمالا ويعترف به أصحاب اللغة على أنه استعمال خاص أو (لهجة) وربما يترك ويعد نادرا أو شاذا أو لا يقاس عليه . ومن هنا يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه فيدلي كلٌّ بدلوه وتكون الغلبة لصاحب الحجة والبرهان والاقناع . وهذه هي الفكرة الأساس التي تناولها هذا البحث بنموذج مختصر وهي خرق الأخفش (215 هـ) للإجماع النحوي البصري ، ومدى تأثير هذه الآراء المنفردة على منهج المدرسة البصرية ، فهو قد سلك بعض الطرق في اللغة لم يطأها أحد من قبلُ فتحمل وزرها وسهل لمن أراد باتباع أثره . وهل نصره تفكيره الحر في اثبات علمه اللغوي؟ هذا ما سنبحثه في هذا المجال، وليس آراؤه النحوية، فهي كثيرة ولا أشك بأنها درست في مجالات عدة ، فالرأي سهل قوله لكن مخالفة الاجماع تحتاج الى معرفة أكثر وحجة أقوى فقد تؤثر في القاعدة النحوية ، وهذا الخرق غالبا ما يكون عبئا على القاعدة ويؤدي الى تفرعها وتشعبها ويصعب المهمة على الدارس والمتحدث ولكنه لا يخلو من جانب ايجابي وهو عدم تقديس الآراء الجماعية التي تؤدي الى جمود اللغة وعدم مسايرتها لتطور الحياة ، فليس بالضرورة أن يكون الاجماع

دائما على حق أو صواب . ومهما يكن من شيء فإن الرأي إذا كان يحتضن الحقيقة يجب الأخذ به سواء كان ذلك يسهل استعمال اللغة أو يعقدها .

وقد قسمت هذا البحث على هذه المقدمة السالفة الذكر وفصلين وخاتمة ، تناولت في الفصل الاول مفاهيم : الاجماع ،الخرق، موقف النحويين من الاجماع، أما الفصل الثاني فقد تضمن المبحث منه الأول القضايا التي تخص التركيب أو ما يتعلق به، وتضمن المبحث الثاني القضايا التي تخص الاعراب أو ما يتعلق به ، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت اليها .

واللهَ أسألُ التوفيق والسداد.

الفصل الأول

مفهوما الاجماع والخرق وموقف النحويين من الاجماع

الإجماع : لغة:

الإعداد والعزم والتصميم على الأمر، تقول: أجعت الخروج وأجمعت على الخروج.[1] قال تعالى :((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ))[يونس : 71] ، أي صمموا واعتزموا عليه ، ومنه قول الشاعر :[2]

يا ليت شعري والمنى لا تنفعُ هل أغدون يوما وأمري مجمعُ [3]

وللإجماع معنى اخر أيضا هو: الاتفاق على الأمر[4] ، قال الفراء(207هـ) فإذا أردت جمع المتفرق قلت : جمعت القوم فهم مجموعون.[5] وهنا يتبين لنا أن المعنيين متقاربان الى حد كبير فالعزم والتصميم والإعداد يكون أنسب أفضل حين يصدر من الجماعة ، وهذا واضح في سياق الخطاب الجمعي في القرآن الكريم .

الإجماع: اصطلاحا:

إذا استعرضنا كتب النحاة واللغويين فلن نجد تعريفا جامعا مانعا للإجماع ، وغاية ما نجده في هذه المؤلفات هو عرض لأنواعه وصفاته العرضية التي لا تكشف عن ماهيته ، فابن جني – مثلا – يتكلم عن إجماع أهل العربية متى يكون حجة من غير أن يعرفه .[6] ونمضي حتى نصل الى السيوطي اللغوي الموسوعي فنراه يفرد مبحثا مستقلا للإجماع لكن من غير أن يقدم تعريفا له ، وكل ما قاله عنه بأن المراد بالإجماع هو إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة ، ثم يتعرض بعد ذلك الى إجماع العرب وحجيته.[7] والذي عرف الإجماع من القدماء هم الفقهاء، وقد تعددت تعريفاته لدى العلماء الذين تناولوه ، ونأخذ مثالا على ذلك تعريف الغزالي (ت 505 هـ) : هو اتفاق امة محمد (ص) خاصة على أمر من الأمور الدينية .[8] و عرفه التفتازاني (792 هـ) : اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام في عصر على حكم شرعي .[9] وعرفه بدر الدين الزركشي (794 هـ) : هو اتفاق مجتهدي أمة محمد (ص) بعد وفاته في حادثة على أمر من الأمور في عصر من العصور .[10]

أما المحدثون من أهل للغة فلهم فيه تعريفات :

فقد عرفته الدكتورة خديجة الحديثي : اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور، أو على صورة من صور التعبير .[11] وعرفه الدكتور أسامة الرفاعي : ما أجمعت على صحته العرب ، أو نحاة البصرة أو الكوفة ، أو ارتجله اللغوي عن طريق القياس ولم يخالف ذلك نصا وسمعه الجماعة فسكتوا عليه .[12]

ونلاحظ مما سبق أن الاجماع مفهوم عام قد ينطبق على اللغة وقد ينطبق على مجالات في غير اللغة ، كما نلاحظ أن الاجماع اللغوي قد يكون شمولي(كلي) كما يراه بعض العلماء ، أو يكون جزئي كاتفاق جميع نحاة المدرسة دون اخرى ، أو قوم بعينهم دون اخرين . ونلاحظ أيضا ومن خلال تعامل النحويين مع مفردة الإجماع بأنهم يريدون به اتفاق المدرستين البصرية والكوفية على مسألة ما دون غيرهم ، أما اذا أريد غير هذا المراد فإنهم يصفون فيقولون أجمع البصريون وهذا بإجماع الكوفيين واتفق القرّاء وهكذا .

الخرق:- المعنى اللغوي:

يطلق الخرق على معان متعدة منها : الشق أو المزق ، قال الأزهري(ت370 هـ) : ((الخرق : الشقُّ في الأرضِ والحائطِ والثوبِ ونحوه))[13]، وقال ابن فارس (ت395هـ):((خرق: الخاء والراء والقاف أصل واحد، وهو مرقُ الشيء وجَوبُهُ، الى ذلك يرجع فروعه))[14] وتأتي في معنى الابتعاد كما ذكر الزبيدي (ت 1205 هـ) :((والخرق أيضا: ما انخرق من الشيء وبان عليه))[15] يتبين مما سبق أن معنى الخرق يكاد يكون واحد وهو الشق أو المزق أو هو ما يقسم الشيء الى نصفين . وقد اخترت الخرق مقابل الاجماع دون باقي المترادفات كالمخالفة والمغايرة وغيرها ؛ لاعتقادي بأنها الضد التام ، وبناءً على مفهومها السياقي الذي ورد في كتب النحويين القدماء فمن الذين ذكروها ابن الانباري (ت 575 هـ)قال: - موضع غير نحوي- ((وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الاجماع))[16] واستعمل بعده ابن الحاجب(ت646 هـ) هذا المصطلح بقوله: وإنما حكم النحويون بإضمار اسم (أن) فيها ، إذا خففت دائما ولم يحكموا ذلك في المكسورة المخففة ؛ لأنه لما ثبت اعمال المخففة المكسورة تعذر إضمار اسمه إذ لا يكون لها منصوبان فوجب ألا يقدر لها اسم أخر ، فإن قيل: فليقدر إذ لم تعمل في مثل قولهم: إن زيد لقائم ، فالجواب: أنه لو قدر لوجب ألا يجوز العمل لتعذر أن يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في (زيد) ، وهو أن يقال : إن زيدا لقائمٌ ، وفي ذلك خرق للإجماع فيجب أن لا يقدر.[17]

أما في الاصطلاح فلا يوجد تعريف جامع مانع للخرق لدى النحويين ، وإنما نهتدي من خلال استعمالهم لهذا اللفظ في مواضع متناثرة بأنهم يريدون به المخالفة والشذوذ في الرأي أو المسلك المنفرد على نقيض ما ذهب اليه الجماعة .

موقف النحويين من الإجماع وخرقه

انقسم النحويون في حجية اثبات الاجماع الى ثلاثة أقسام فمنهم من أثبته ودافع عن وجوده وهذا الفريق هو الأعم الأغلب ، ومنهم من أنكره ، ومنهم من أثبته ولكن بشروط.

ذكر المبرد في أثنا حديثه عن إجماع النحويين على عدم جواز دخول الألف واللام على المضاف : وإجماعهم حجة على من خالفهم [18] وقال الزجاجي بعد أن أسلف كلامه عن إجماع البصريين والكوفيين على أن الافعال نكرات : ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين ، وفحصهم عن دقائق النحو وغوامض المسائل .[19] وقال ابن الحاجب :((إجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية)).[20] وذكر السيوطي بأن إجماع النحويين على الأمور اللغوية معتبرٌ خلافا لمن تردد فيه ، وخرقه ممنوع.[21] وقال ابن الخشاب : ((لو قيل: أن (من) في الشرط لا موضع لها من الاعراب لكان قولا، اجراءً لها مُجرى (إن) الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الاعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز)). [22] يتبين مما سبق من أقوال هذه الجماعة – وأقوال اخرى لنحاة أخرين لم نذكرها لضيق المقام وعدم الإطناب – أن إجماع النحويين يؤسس لقاعدة لغوية توازي ما يقوله العرب الفصحاء في عصر الاستشهاد ومخالفة هذه القاعدة المجمع عليها لا يجوز وإذا ما حصل فهو خرق لأصالة القاعدة ، ولا يخفى ما في هذه النظرة من غلو يؤسس لتحصين أقوال النحاة وتقديسها بما يتلاءم مع التفكير الجماعي و التهوين من انتاج الابداع الفردي .

أما الفريق الثاني الذي سلك طريقا وسطا فأشهر من يمثله هو ابن جني (ت 392هـ) فقد ذكر في الخصائص : اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، وإلا فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ .[23] والإجماع علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فُرِقَ له عن علةٍ صحيحة وطرق نَهجَةٍ كان خليل نفسه وأبا عمر فكره .[24] ومع ذلك لا نسمح بالإقدام على مخالفة الجماعة إلا بعد إمعان اتقان. [25] وقال في موضع اخر كما يجوز بإجماع الفريقين وذلك كإنكار المبرد جواز تقديم خبر ليس ، فأحدٌ ما يحتج به عليه أن يقال له : هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيين .[26]

أما موقف المحدثين من الجماع فيتبين من خلال الآتي :

فإنّ كلا من الدكتور: تمام حسان، والدكتور : محمد عيد ، والدكتور: سيعيد الأفغاني قد الّف كتابا في الأصول ولكن أحدا منهم لم يشر الى أن الاجماع أصل مستقل أو قريب على أصول النحو التي توارثناها عن القدماء ، وكذلك محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه لغة الشعر، الذي تعرض في أوله للحديث عن الأصول، لم

يشر الى الإجماع ، إلا أن الدكتور : محمد محمود نحله في كتابه : في أصول النحو، قد أفرد بابا في الحديث عن الإجماع .[27]

ونلاحظ أن الكثير من المحدثين– في حدود ما اطلعنا عليه– لم يعدوا الإجماع أصل من أصول النحو، ولم يسلموا بصحة كل ما اجمع عليه النحاة القدماء وإن كان لهم فضل السبق ، فالخطأ موجود لا محالة مصاحب للباحثين والدارسين ولو أجمعوا على رأي واحد ، لذلك فتحوا باب الاجتهاد في اللغة على مصراعيه لأصحاب الرأي والدليل من أهل العربية، لا لأجل اسقاط التراث جملة، فهو الارتكاز والمنهل الأساس الذي تغرف منه الدراسات الحديثة ولولا هذا التراث العظيم لا يمكن أن تنشأ من لا شيء ،وإنما لتصحيح بعض المسارات وسد الفجوات والثغرات التي تصاحب البحث العلمي، والعربية علم شأنه شأن العلوم الاخرى قابل للتصحيح والتدقيق والتمحيص ، ولكل عصر وباحث أدواته الخاصة التي من شأنها أن تضيف ما هو جديد، ومع ذلك تبقى لها مكانتها الخاصة وعلويتها على باقي الآراء والنظريات ما خلا بعض الآراء والنظريات الحديثة التي تقصت الحقيقة وبرهنت على صحتها .

الفصل الثاني

مسائل في التركيب

حاولتُ حصر المسائل التي خرق فيها الاخفش إجماع المدرسة البصرية على مستوى التركيب من مصادر عدة ، وربما يكون قد فاتني منها شيء لأن طبيعة البحث تحتاج الى استقراء واسع وشامل للتراث اللغوي ، ومع ذلك فإني أعتقد أن الجانب النوعي في الدراسة أهم بكثير من الجانب الكمي الاحصائي، فغاية البحث هي بيان رؤية الأخفش إزاء منظومة متكاملة ومنهج عام تتبناه المدرسة البصرية ، وبيان هل هذه الرؤية مرتكزة على أساس قويم أم أنها مجرد مزاج شخصي ؟وهل أثرت في القاعدة النحوية أم بقيت اراء جامدة تعبر عن حال صاحبها فقط ؟ وهذا ما سنحاول أن نبينه من خلال البحث.

وهذه المسائل هي :

1- التطابق بين الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث:

إذا لم يفصل بين الفعل والفاعل بفاصل فيجب التطابق بينهما فتلحق تاء التأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ،وهذا ما اتفق عليه النحاة . أما إذا وقع الفاصل (إلاّ) بين الفعل والفاعل فهنا انقسم العلماء الى ثلاثة أقسام:

ذهب القسم الأكبر من النحاة ومنهم ابن مالك صاحب الالفية الى جواز الأمرين التطابق أو عدمه ، والأحسن حذف التاء . ومن الشواهد على الحاق التاء بالفعل مع الفاعل المؤنث مع وجود الفاصل (إلا) قوله :

ما برئتْ من ربيبةٍ وذّمٍ في حربنا إلا بنات العم[28]

وذهب فريق آخر : إذا كان الفصل بـ(إلاّ) لم يجز اثبات التاء ، فتقول: ((ما قام إلاّ هند ، ما طلع إلاّ الشمس))، ولا يجوز ((ما قامت إلاّ هند ، ولا ما طلعت إلاّ الشمس))، وقد جاء في الشعر كقوله: [29]

طوى النحز والأجراز ما في غروضها وما بقيت إلاّ الضلوعُ الجراشعُ [30]

وذهب الأخفش الى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلاّ في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هم الاسم المذكور بعد إلاّ ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان بعد إلاّ مستثنى ويكون تقدير الكلام في الشاهد الشعري الأول ما برئ أحدٌ الاّ بنات العم فالفاعل عند التحقيق مذكر لا مؤنث.[31] أن الأخفش هنا خالف قد الجميع لا البصريين فقط ، ومن المفارقات كذلك أني وجدت في بعض المصادر ما معناه أن الكثير يدين بمذهب الأخفش .[32] وذهب بعض النحويين الى أن المسألة لا هذا ولا ذاك وإنما تتعلق بنوع التقدير فالجملة تحتمل أن نقدر لها فاعلا مذكرا أو مؤنثا فإذا قدرنا فاعلا مذكرا وجب حذف التاء وإذا قدرنا فاعلا مؤنثا وجب اثبات التاء.[33] ولا أظن هذا إلاّ هروب الى الأمام من قبل النحويين وزيادة الغموض في المسألة وفتح باب الاحتمالات والتأويلات بشكل واسع.

2- الرابط في الجملة الواقعة خبرا :

لا بد للجملة إذا وقعت خبرا من ضمير يعود على المبتدأ ، والأصل في الرابط الضمير، ولهذا يُربط به مذكورا أو محذوفا.[34] وقد يكون الربط بغير الضمير كتكرار المبتدأ بلفظه نحو: زيدٌ قام زيدٌ ، ونص سيبويه على ضعفه.[35] وقال الأعلم الشنتمري : إنّما يجيء في الشعر.[36] والرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو : زيدٌ جاء أبو بكر ، إذا كان أبو بكر كنية له أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن خروف ومنعه الجمهور.[37] ونلاحظ هنا أن الأخفش لم يخالف البصريين فحسب بل خالف الجمهور من البصريين والكوفيين. فإذا كان تكرار المبتدأ باللفظ ضعيف أو مقتصر على الشعر فكيف يجوز بتكرار معناه لا لفظه؟ كما أن الاخفش لم يروي عن العرب ما يعضد رأيه ، مع ذلك نجد أن من النحويين من تبعه ، وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على مكانته النحوية بين العلماء وأهمية رأيه وجدارته.

3- زيادة الفاء في الخبر :

من صفات الفاء أنّها تأتي زائدة دخولها كخروجها. وعلى الرغم من أن سيبويه لم يثبت ذلك فإن الأخفش أجاز زيادتها في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط مطلقا.[38] وعلق أبو حيان على رأي الاخفش والصحيح المنع.[39] وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا ،فالأمر كقوله:[40]

وقائلةٍ خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوٌ كما هيا

وقوله: [41]

أرواحٌ مودعٌ أم بُكورُ أنت فانظر لأيّ ذاك تصير

وحمل عليه الزجاج قوله تعالى:((هذا فليذوقوه حميمٌ))}{ ص:57}.[42] يلاحظ أن الجمهور منع ما ذهب اليه الأخفش وذهب الى التأويلات ، فقال المانعون في قوله (خولان فانكح) على أن التقدير هذه خولان ، وقوله (أنت فانظر) على أن التقدير :انظر فانظر، ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضميره ،فقيل : أنت فانظر ،

وأما الآية فالخبر (حميم) وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره (فليذوقوه) وعلى هذا فحميم بتقدير: هو حميم.[43]

4- زيادة (مِنْ) الجارة في الإيجاب :

تأتي (من) زائدةً في الكلام فتجر ما بعدها لفظاً نحو: (ما جاءني من أحدٍ) ، ولا تزاد عند جمهور البصريين إلّا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي : النهي ، نحو:(لا تضرب من أحد)، والاستفهام ،نحو :(هل جاءك من أحد؟).

ولا تزاد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة، فلا تقول:(جاءني من أحد).[44] وقد أجاز الأخفش زيادتها في الواجب، فيقول (جاءني من رجلٍ) واحتج بقوله تعالى: (فكلوا مما أمسكن عليكم){المائدة : 4} والمراد : ما أمسكن عليكم، وقوله تعالى: (ويكفر عنكم من سيئاتكم){البقرة :271} والمراد: سيئاتكم، يدل على ذلك قوله تعالى: (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم){النساء :31} .[45] والواضح أن النحويين لم يتفقوا مع الاخفش مطلقا ، ولم تنفع الحجج التي ساقها لتعضيد رأيه وردوها بالتقدير والتأويل ، وسنأخذ من هذه الردود ما ردّ به ابن يعيش في شرحه للمفصل إذ قال : والجواب عما تعلق به ،أمّا الجواب عن الآية الاولى: فمن هنا غير زائدة ، بل هي للتبعيض ، أي: كلوا من اللحم دون الفرث والدم ،فإنه محرم عليكم، وأمّا الآية الثانية :فإنّ من للتبعيض أيضا، لأن الله عز وجل وعد على عمل ليس فيه التوبةُ، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، يدل على ذلك قوله في الآية الاخرى:(إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم)}البقرة:271} فجيء بـ(من) ههنا ، وفي قوله تعالى:(إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه)}النساء:31} لم يأتِ بمن ؛لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد بإخراج الصدقة على حدِ ما فيها تكفير بعض السيئات.[46]

وعلى الرغم من أن العلماء أنكروا رأي الأخفش لكنهم لم ينكروا زيادة بعض الأحرف في القران الكريم ، نعم قالوا إنها زيادة في اللفظ لا في المعنى ولو كانت في اللفظ والمعنى لكانت حشوا ،وهذا ما لا ينسجم مع كلام الله الذي أعجز بلغاء العرب وفصحاءهم، وحتما أن الاخفش لم يكن يقصد زيادة في المبنى والمعنى ، ومن الواضح أن الآيات التي استدل بها عند حذف الحرف (من)منها لا تؤثر لا اللفظ ويبقى السياق منسجما لذلك رأينا أن ابن يعيش لجأ الى التفسير في الرد على الأخفش لا الى النحو لأنه يدرك تماما بأنه لن يجد ضالته هناك ، وأنا لا أريد أن أنتصر للأخفش بقدر ما أدعو الى قراءة متأنية في آرائه لما لها من أهمية فهي تمثل عالما بصريا كبيرا ليس من الصحيح أن ترد آرائه بهذه البساطة.

5- تقدير الخبر المتعلق بشبه الجملة:

إذا حذف الخبر ودل عليه المتعلق(شبه الجملة) فإن المحذوف يكون اسما أو فعلا نحو كائن أو استقر فإذا قدرت (كائنا) كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإذا قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ، فذهب الأخفش الى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وان كل منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير: زيد كائنٌ عنك أو مستقرٌ عندك أو في الدار . إذا قلنا زيد عنك أو زيد في الدار.[47] وقيل: إنهما من قبيل الجملة ، إن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير: زيد استقر–أو يستقر_ عندك ، أو في الدار، ونحوه. ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه.[48]

والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه – على حد قول ابن الانباري– والدليل على ذلك أنّا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة ، نحو: الذي ، والتي ، ومن ، وما، وما أشبه ذلك، تقول: الذي عندك زيد ، والذي في الدار عمرو. وكذلك سائرها ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون بها الأسماء الموصولة، دلنا ذلك على أنهما يعدان من الجمل لا من المفردات وأن التقدير: استقر دون مستقر لان استقر يصلح أن يكون صلة لأنه جملة، ومستقر لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفرد.[49]

6- ال التعريف:

تباينت أراء النحاة بين اسميتها وحرفيتها)،[50] فذهب الجمهور الى أنها اسم موصول بمعنى (الذي) وفروعه، وذهب المازني الى أنها موصول ، وذهب الأخفش

الى أنها حرف تعريف. والصحيح ما ذهب اليه الجمهور . وحجة الجمهور: احتياجها الى عود الضمير اليها على ما سبق ،واحتج الأخفش على رأيه بأنها تفيد التعريف فكانت حرفا كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة ،وسبب ذلك أن الاسم الموصول تعرّفه صلته ،والالف واللام يعرفان ما يدخلان عليه.

والجواب : أن الألف واللام ليست للتعريف هنا ، بل هي كـ(الذي) ، والفرق بينها وبين اللام المعرفة : أن حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة، كقولك: قد أفلح المتقي ربّه، وكقوله تعالى: ((وكانوا فيه من الزاهدين))[يوسف: 20} .وإن جُعلتْ الألف للتعريف، جاز أن يتعلق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل.[51]

الفصل الثالث

مسائل في الإعراب

1- ورود الفعل الماضي حالا:

اختلف النحويون في مجيء الفعل الماضي حالا ، فذهب الكوفيون الى جواز وقوعه حالا من دون أن تتقدم قد والواو عليه. [52] واحتار ذلك أبو الحسن الأخفش من البصريين . [53] واحتجوا بأن قالوا (الجواز على وقوع الفعل الماضي حالا النقل والقياس).[54] أما النقل فما ورد في التنزيل: (هذه بضاعتنا ردت الينا)[يوسف:65} و(أو جاءوكم حصرت صدورهم)[النساء: 10} . فـ(حُصِرت) فعل ماضٍ في محل نصب حال. وتقديره حَصِرةً صدورهم، والدليل على ذلك قراءتها (حصرةً) في بعض القراءات وهي قراءة الحسن البصري ، ويعقوب الحضرمي، والمفضل بن عاصم، وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت

برجلٍ قاعدٍ وغلامٍ قائمٍ، جاز أن يكون حلا للمعرفة نحو: مررت بالرجلِ قاعداً وبالغلام قائماً. [55] ومن الشواهد الاخرى على مجيء الفعل الماضي حالا قول الشاعر: [56]

وإنّي لَتعروني لذكراكِ هِزّةُ كما انتفض العصفور بلله القطر

و(قد) مقدرة قبل الفعل عند البصريين، أي قد بلله القطر ، وأما الكوفيون فلا يلتزمون بتقدير قد.[57]

ولم يذكر الأخفش في (معاني القران) صرحة أن الفعل الماضي يقع حالا وإنّما قال: (حصرةً) اسم نصبته على الحال ، و(حَصِرَت) : (فَعِلَتْ) ، وبها نقرأ.([58])

2- مذ ومنذ:

يأتي كل من هذين الظرفين مرةً اسما ومرة حرفاً ، فإذا جاءا اسمان قد يأتي بعدهما مرفوع نحو(ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان) . ويذهب جمهور البصريين والنحويين عموما الى أن الاسم يرفع بعدهما لأنه خبر ، لأن(مذ ومنذ) هما المبتدأ ، وما بعدهما الخبر، والتقدير في قولك: ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان: أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان .[59] وقال الأخفش- وتبعه الزجاج والزجاجي – هما ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى(ما ليقيته مذ يومان، بيني وبين لقائه يومان).[60] واعترض ابن هشام على ما ذهب اليه الأخفش ورأى أن في تقديره تعسفا واضحا.[61] والناظر بعين الحياد يرى من الصعوبة الوقوف مع الجمهور أو مع الأخفش، لأن المسألة التي بينهما تخضع للتقدير والملاحظة الشخصية، وما دامت التقديرات على اختلافها تؤدي نتائج مرضية متوافقة مع القاعدة النحوية أو مقاربة لها أو تجري على أحد وجوهها المحتملة أو الظاهرة فمن الصعوبة نصرة مذهب على اخر إلّا ما ترتاح له النفس أو يميل اليه العقل.

3- عمل الوصف الواقع مبتدأ

كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو(أقائمٌ الزيدان) و(ما قائم الزيدان) فإنه يقع مبتدأ والاسم الذي يليه يكون فاعلا ويسد مسد الخبر. فإن لم يعتمد الوصف على نفي أو استفهام لم يكن مبتدأ وهذا مذهب

البصريين إلا الأخفش. [62] ومذهب الأخفش يتفق مع مذهب الكوفيين وأجازه ابن مالك ، أي يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه استفهام أو نفي ويعمل فيما بعده وهو الفاعل المرتفع به ومنه قوله: [63]

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالا

ومنه:[64]

خبيرٌ بنو لهبٍ، فلا تكُ ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب : فاعل سد مسد الخبر.

نلاحظ هنا أن ابن مالك قد تبنى رأي الأخفش والكوفيين ، والمعروف عن ابن مالك أنه معتدل في الأخذ عن النحويين متتبعا ما يعتقد بأنه منهجا سليما ، وأن ما يقوله له وزنه عند النحويين المتأخرين ، وهذا يعني أن خروقات الأخفش أتت أُكلها في التأسيس لقعدة نحوية ،لتثبت أن ليس كل أجماع صح وأن الرأي المنفرد اذا كان مبيني على منطق سليم، وأدلة مقنعة، وعلة بينة فإنه لا شك يمثل قيمة صابه الفكرية ولا شك أنه يزاحم.

4- لولا:

قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف.[65] وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا : (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا).[66]

وعلق ابن هشام على المسألة بما يوحي أنه يميل مع رأي الجمهور إذ قال: إن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة ، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو: (لولاك وزيد) تيقن رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر.[67]

5- إنْ:

إن دخلت على الجملة الفعلية وجب اهمالها والأكثرون كون الفعل ماضيا ناسخا نحو قوله تعالى: (وإنّها وإن كانت لكبيرة) {البقرة : 43} ودونه أن يكون مضارعا ناسخا. ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ، نحو قوله: [68]

شَلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد.[69]

وعد المرادي هذا البيت من النادر،[70] ولا يقاس عليه خلافا للأخفش،[71] وتبعه ابن مالك[72] ، إذ أجاز (إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت).[73]

6- تقدم الحال على صاحبه:

إذا كان العامل متصرفا جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها، تقول: جاء زيدُ راكباً ، وجاء راكباً زيدٌ، وراكباً جاء زيدٌ، كل ذلك جائز. لأن جاء متصرف ، والتصرف هو التنقل في الأزمنة، تقول : جاء يجيء مجيئا فهو جاءٍ.[74] وأما اذا كان العامل غير متصرف نحو قولك: زيد في الدار قائما فلا يجوز أن تقول: قائما زيد في الدار، ولا قائما في الدار زيد. وذلك بإجماع النحويين على حد قول ابن الدهان: يمتنع أن قدم الحال على الجملة إجماعا في قولك: زيد في الدار قائما.[75]

غير أن الإجماع المتقدم قد خرقه الأخفش، فرأى أنه يجوز تقديم الحال على عامله الظرفي، ذكر ذلك أبو حيان الأندلسي اذ قال: (الأخفش أجاز في قولهم :(فداء) لك أن يكون فداء منصوبا على الحال، والعامل فيه لك، وهو نظير قائما في الدار زيد.[76] وتابع الأخفش في خرقه ابن مالك، فأجاز تقديم الحال على عامله الظرفي، ولكن على ضعف ، إذ قال: (وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقا، والصحيح جوازه محكوما بضعفه).[77]

ويظهر مما تقدم أن ما ذكره جمهور النحويين من امتناع تقدم الحال على عامله الظرفي هو الصواب؛ لأن العامل إذا كان ظرفا كان ضعيفا، والعامل الضعيف لا يتصرف في جميع معمولاته، لانحطاطه عن رتبة الأصل، لذا لم يجز تقديم الحال عليه .[78]

7- عامل النصب في المفعول معه :

ذهب البصريون الى أن عامل النصب في المفعول معه الفعل الذي قبله بتوسط الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش الى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب(مع) في نحو (جئت معه).[79] بمعنى أن الواو مهيئة أن ينتصب انتصاب الظرف، لان أصل جاء البرد والطيالسةَ: مع الطيالسة، فلما حذت مع ، وكانت منتصبة على الظرف، ثم اقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب(مع) التي وقعت الواو موقعها، اذ لا يصح انتصاب الحروف، كما يرتفع ما بعد إلّا الوقعة موقع (غير) نحو: (لو كان فيها الهة إلّا الله لفسدتا)[الانبياء: 22} .[80]

وعلق ابن الانباري على قول الأخفش: ما ذهب اليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب (مع) فضعيف؛ لان (مع)ظرف والمفعول معه في نحو(استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ) ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف.[81]

8- توكيد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا:

تؤكد الجملة بمؤكدات عدة منها التوكيد بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا نخو(زيدٌ منطلقٌ ظنُّك، ناب ظنُّك مناب ظننت).

ونُصب نصب المصدر المؤكد للجمل. لذلك لا يجوز تقديمه عند الجمهور، كما لا يقدم(حقاً) من قولهم: (زيدٌ قائمٌ حقاً)، لأن شأن المؤكد التأخير.[82]

وجوز الأخفش تقديمه فعلى الأول لا يجوز اعماله اتفاقا؛ لأنه لو عمل لاستحق التقدم لكونه عاملا، والتأخير لكونه مؤكدا، واستحقاق شيء واحد تقديما وتأخيرا في حال واحد محال.[83] واختلف مجيزو التقديم في اعماله فأكثرهم على المنع لو عمل ؛ لأنه لو لم يعمل، لم يكن على الفعل المحذوف دليل ، ومنهم من أجاز فيقال:(ظنُّك زيدا قائما).[84]

9- الممنوع من الصرف:

اتفق النحاة على أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة بدل الكسرة ، وخالفهم الأخفش وتبع أثره المبرد والزجاج فهو يرى أن غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته، وذلك لأن مشابهته للمبني، أي الفعل، ضعيفة فحذفت علامة الإعراب مطلقا، أي التنوين، وبني في حال واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر[85].

الهوامش

1- تهذيب اللغة : 396-397،لسان العرب: 57/8(جمع).

2 – البيت في شرح ابن عقيل :111/2.

3 – لسان العرب : 75/8، والبيت لأبي الحسحاس.

4 – تاج العروس : 707/5(جمع).

5 – تهذيب اللغة: 652/1.

6- ينظر :الخصائص: 189/1.

7- ينظر الاقتراح : 66-67.

8 – المستصفى من علم الاصول: 173/1.

9 – شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في اصول الفقه: 41.

10- البحر المحيط في اصول الفقه: 436/4.

11- الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: 126.

12- نظرة في النحو اصوله ونظامه، القسم الأول /100، بحث ،مجلة آداب المستنصرية، ع 20و21، 1412هـ - 1991م.

13- تهذيب اللغة : 14/7 (خرق).

14- مقاييس اللغة: 172/2(خرق).

15- تاج العروس: 232/25(خرق).

16- الانصاف في مسائل الخلاف: 19/1.

17- أمالي ابن الحاجب: 758/2-759.

18- المقتضب: 2/ 175.

19- الايضاح في علل النحو: 119.

20- الايضاح في شرح المفصل: 1/ 359.

21- ينظر الاقتراح في اصول النحو: 74.

22- الاقتراح: 181-192.

23- الخصائص: 1/ 189.

24- المصدر نفسه: 1/ 189-190.

25- المصدر نفسه: 188.

26- المصدر نفسه: 188-189.

27- الاجماع في الدراسات النحوية: 30.

28- أوضح المسالك: 113/2.

29- البيت لذي الرمة في شرح ابن عقيل: 90/1.

30- ينظر شرح ابن عقيل :90/2.

31- أوضح المسالك: 115/2.

32- ينظر شرح ابن عقيل: 89/2.

33- أوضح المسالك: 115/2.

34- همع الهوامع: 20/2.

35- الكتاب: 62/1.

36- ارتشاف الضرب: 1116.

37- المصدر نفسه: 1118.

38- ينظر مغني اللبيب: 185/1.

39- ارتشاف الضرب: 1143.

40- البيت مجهول القائل في خزانة الأدب: 1455/1، ومغني اللبيب: 185/1.

41- خزانة الادب:66/2 ، وشرح المفصل: 82/3.

42- مغني اللبيب: 185/1.

43- ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

44- شرح ابن عقيل: 17/3.

45- شرح المفصل: 461/4.

46- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

47- ينظر شرح ابن عقيل: 212/1.

48- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

49- أسرار العربية: 73-74.

50- شرح ابن عقيل: 149/1.

51- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

52- ينظر: الإنصاف: 252/1، وشرح الرضي: 45/2، ومغني اللبيب: 273/1.

53- همع الهوامع: 49/4، وينظر الإنصاف: 252/1.

54- الإنصاف: 252/1.

55- المصدر نفسه.

56- البيت لأبي صخر الهذلي في شرح ابن عقيل: 20/3.

57- شرح ابن عقيل: 20/3.

58- معاني القرآن للأخفش: 263/1.

59- ينظر من أسرار العربية: 271.

60- مغني اللبيب: 347/1-348.

61- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

62- ينظر: أوضح المسالك: 191/1، وينظر: شرح ابن عقيل: 189/1.

63- المصدر نفسه: 1/ 194.

64- المصدر نفسه:195/1.

65- مغني اللبيب: 289/1.

66- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

67- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

68- البيت بلا نسبة في الازهية: 49، والجنى الداني: 208.

69- مغني اللبيب: 46/1.

70- الجنى الداني: 208.

71- المصدر نفسه، ومغني اللبيب: 47/1 .

72- الجنى الداني: 208.

73- مغني اللبيب: 47/1.

74- اللمع في العربية: 52.

75- الغرة في شرح اللمع: 1/ 401.

76- ارتشاف الضرب: 1590/3.

77- شرح التسهيل: 346/2 .

78- خرق الاجماع النحوي في الأسماء المنصوبة: 17 .

79- الانصاف في مسائل الخلاف: 249/1.

80- همع الهوامع: 178/2، وينظر شرح التسهيل: 250/2 .

81- الانصاف في مسائل الخلاف: 259/1 .

82- همع الهوامع: 231/2 .

83- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

84- المصدر نفسه: 232/2 .

85- شرح الرضي:106/1

الخاتمة

تضمنت الخاتمة النتائج الآتية:

- ❖ الإجماع أصل من أصول النحو العربي محترم في الوسط العلمي لدى القدماء ، وبنيت عليه قواعد نحوية كثيرة ، وعلى الرغم من الخروقات الى حصلت له فلم يكتب النجاح إلا للقليل منها ومن النحويين الذين لهم أثر في تأسيس القواعد في الحقبة الأولى من نشوء النحو ومنهم الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.
- ❖ لم يكن إجماع النحويين البصريين مقدسا عند الأخفش ، ولا يتحرج باتفاق رأيه مع آراء المدرسة الكوفية أو يبقى منفردا.
- ❖ يعتمد في خلافه مع النحويين على استقراء واسع للغة العربية وكذلك احاطته بلهجات العرب .
- ❖ كثير من آرائه الخلافية كانت مبنية على اسس علمية وأدلة وحجج واضحة مما جعل بعض النحويين يتبعون منهجه ويرددون أقواله.
- ❖ تتصف آراؤه بالشجاعة، فهو لا يتردد في قول ما يعتقده أنه حقيقة ولو خالف ذلك جميع النحويين ، ونستطيع أن نقول أنه فتح باب الاجتهاد الفردي إزاء الإجماع النحوي ذات النظرة العلوية المقدسة في الوسط العلمي.
- ❖ أثرت بعض آرائه في تثبيت قواعد نحوية، وتُرك الكثير منها على أنها أقوال منفردة لا تمثل إلا نزعة صاحبها.
- ❖ على الرغم من انتمائه للمدرسة البصرية إلا أنه حاول أن يشق طريقه بمنهج مستقل خاص به يعرف به دورن غيره .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة:

- الإجماع في الدراسات النحوية، حسين رفعت حسين، القاهرة، عالم الكتب 2010.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين اللوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أُصول النحو، أبو البركات الانباري، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ- 1957م.
- الاقتراح في علم اصول النحو، السيوطي، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط1، 1957م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن الحاجب الكردي(ت 646 هـ)، تحقيق: فخر صباح سليمان قدارة، دار الجبل، بيروت، 1409هـ- 1989م.
- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري(ت 761هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية.
- الايضاح في علل النحو، الزجاجي عبد الرحمن بن اسحاق(ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ،ط3 1979م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الله الزبيدي(ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري(ت 370هـ) ، تحقيق: محمد عوض الله مرعي، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت ، 2001.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي(749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1، 1413هـ- 1992م.

❖ خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القدر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، قط4، 1997م.
❖ الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1376هـ- 1957م.
❖ الشاهد و أُصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ-1974م.
❖ شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري(ت769هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة، ط2.
❖ شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990م.
❖ شرح التلويح على التوضيح لمتن التلقيح في أُصول الفقه، التفتازاني، مسعود بن عمر(ت792هـ)، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، 1367هـ.
❖ شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
❖ الغرة في شرح اللمع، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، ت: د. فريد عبد العزيز الزامل، دار الكتب التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2011م.
❖ الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
❖ لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم(ت711هـ)، دار صادر بيروت، ط6، 1997م.
❖ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سميح ابو مغلي، عمان، دار مجدلاوي، 1988م.
❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005م.

❖ المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

❖ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس(ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1992م.

❖ البحوث المنشورة :

❖ خرق الإجماع النحوي في الأسماء المنصوبة، مجلة العلوم الانسانية، بابل، المجلد 23، العدد(3)، د. صباح عليوي عبود.